

التعليم العالي العابر للقومية: الجامعات الأجنبية في الشرق الأوسط

سينثيا ميلر - إدريس وإليزابيث هاناور

مايو 2011

يلقي هذا البحث الضوء علي مشهد التعليم العالي العابر للقومية في الشرق الأوسط، ويركز على التوسع الحالي للمؤسسات التعليمية التابعة والفرعية والأجنبية والبرامج التي أنشأتها المؤسسات الأجنبية، وإلى حد كبير الأميركية، في الشرق الأوسط. هناك ما يُقدّر عدده بمائة جامعة فرعية تعمل حالياً في أنحاء العالم، أكثر من ثلثها موجود في المنطقة العربية، وافتتحت غالبيتها منذ عام 2000؛ وهناك في المنطقة أيضاً دزینتان من البرامج الإضافية والجامعات العابرة للقومية. ننظر في هذا البحث إلى النمو السريع لهذا النموذج التعليمي في الدول العربية في سياق نظريتين سائدتين في التعليم العالمي والمقارن: المقاربة المؤسساتية الجديدة والتي تسلّم بالتقاء عالمي للأنظمة التعليمية، والنظريات الثقافية، التي تشدد على أهمية الاستعارة المحلية ونقل النماذج التعليمية.

نقول إن أياً من هاتين النظريتين غير كاف لشرح الانسجام والسرعة التي توسعت بها الظاهرة التعليمية العابرة للقوميات والأجنبية في الشرق الأوسط، وندعو بدلاً من ذلك إلى مقاربة إقليمية تمزج عناصر من كلتا النظريتين.

في هذا البحث، نحدد أربعة تيارات إقليمية يمكن أن تشرح هذه الظاهرة، وبشكل محدد كما تحدث في بلدان الخليج العربي. إن أول هذه التيارات هو القواسم المشتركة القبلية والسياسية والثقافية والتاريخية والتشابكات بين دول الخليج التي تعرف هويتها الإقليمية. وثمة ميل لدى هذه الدول إلى الانتباه بدقة إلى ما يفعله أنداها في المنطقة ومحاكاته. ويمكن أن يشرح هذا بالتالي تبني استراتيجيات إصلاح تعليم عال مشابهة في أنحاء المنطقة.

يستند الاتجاه الثاني إلى تحولات ديمغرافية واقتصادية إقليمية، وخاصة الانتقال إلى طرق "ما بعد فوردية" في تنظيم السلطة السياسية والاقتصادية. إن هذا الانتقال، القابل للتحديد على ميزان عالمي، يتسم بسيرورات عمل مرنة واقتلاعية، وأسواق ونماذج استهلاك. ومن زاوية التعلم والتعليم، يعني هذا ترك التعليم عن ظهر قلب والمناهج الثابتة والانتقال إلى التشديد على المهارات العملية، والتفكير النقدي والإبداع. يعني أيضاً تخفيف اعتماد الاقتصاد وسوق العمالة

على الموارد الطبيعية والقوة المادية وتشديداً أكبر على الرأسمال البشري وتطوير المهارات الضرورية لاقتصاد عالمي مبني على المعرفة.

كان التشديد على الرأسمال البشري ملحوظاً في الخليج العربي بعدة طرق. أولاً، قاد عدم الاستقرار الإقليمي في العقدين السابقين إلى الدفع نحو رأسمال بشري محلي محسّن لجعل المنطقة تنافسية عالمياً وأقل اعتماداً على التحالفات الأجنبية والإقليمية من أجل الأمن. ثانياً، لعبت الاتجاهات الديمغرافية أيضاً دوراً. إن 65٪ تقريباً من سكان الشرق الأوسط هم تحت سن الثلاثين، ومن 20 إلى 40٪ من الشباب غير موظفين (أدنى نسبة توظيف في العالم). وهذا ناتج جزئياً عن عدم تطابق المهارات (فالأنظمة التعليمية الإقليمية لا تقدم الكفاءات المطلوبة لاحتياجات البلدان الاقتصادية) وعن الاتكال العالي، خاصة في الخليج العربي، على قوة عمل أجنبية. أخيراً، لمضاعفة المشكلة، يعاني العالم العربي من انحدار كبير في ما يشكل الآن موارد طبيعية جوهرية من احتياطي النفط والغاز، ويجب تطوير أسس بديلة للاقتصادات المحلية.

من أجل تفسير ثالث للتوسع التعليمي الحالي، إذًا، يجب أن ينظر المرء إلى أنظمة التعليم العالي في المنطقة. تقليدياً، كان المشهد التعليمي العالي العربي خاضعاً لهيمنة جامعات عامة ضخمة تجهز الطلاب لمكانة عالية، ووظائف قطاع عام مستقرة. وهناك مشكلة معترف بها وهي الجودة المنخفضة لكثير من المؤسسات التعليمية وعدم قدرتها على تحضير شباب المنطقة النامي لاقتصاد المعرفة الخاص بالقرن الواحد والعشرين، حيث، استناداً إلى الإحصائيات، ستكون معظم الوظائف في القطاع الخاص. وهناك تحديات أخرى مثل الدرجة المرتفعة لمركزية النظام، والافتقار إلى حوافز تحسين، والآليات المحدودة للإصلاح أو لتقييم الإصلاحات.

إن تطور الجامعات التابعة والتي تشكل فروعاً للمؤسسات الأجنبية في المنطقة تماشى في بعض الأمكنة مع إصلاح شامل للتعليم العالي بشكل عام أكثر. وإلى حد كبير، إن الجامعات التابعة لا تحل محل مؤسسات التعليم العالي المحلية، بل بالأحرى تبدو وكأنها تقدم درجات مهنية متخصصة (في اختصاصات كالأعمال، وتكنولوجيا المعلومات، والعلوم الصحية، مثلاً) غير متوفرة في الجامعات الموجودة في المنطقة. هناك استثناء وحيد هو برامج الفنون الليبرالية، التي هي فريدة في منطقة تُعتبر فيها المهارات التقنية أكثر أهمية. وحتى حيث لا تتقاطع برامج الجامعات الأجنبية (وهكذا تتنافس) مع البرامج المحلية، فإن مؤسسات التعليم العالي الأجنبية على أية حال يمكن أن تطرح تنافساً مباشراً للجامعات المحلية بطرق أخرى. لأنها تستطيع أن تدفع مبالغ أعلى من المؤسسات المحلية، ثمة مجازفة بأنها ستكون قادرة على

جذب الأكثر تأهيلاً وموهبة من الطلاب والمدرسين والطاقم الإداري من أنحاء المنطقة (بالرغم من أن معظم المدرسين يؤتى بهم من بلدان أجنبية). ومن اللافت أيضاً أن كثيراً من هذه المؤسسات تسجل ليس طلاباً محليين فحسب بل أيضاً من المنطقة.

يتعلق الاتجاه الإقليمي بالتحريير السياسي الأوسع الذي يجري في المنطقة في الخمس عشرة سنة الأخيرة. ففي الخليج العربي، تضمنت الإصلاحات إدخال ممارسات انتخابية، وحقوق جديدة لمشاركة المرأة في الانتخابات، وتغيرات في قوانين الإعلام والصحافة. ونُظر إلى الإصلاحات التربوية من قبل بعض القادة العرب كخطوة ضرورية لتشكيل جمهور متعلم يستطيع المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية للبلدان. وبشكل وثيق الصلة، وكنتيجة لاهتمام عام في تحسين تعليم النساء، فإن عدداً متزايداً من النساء الشابات في المنطقة يتلقين تعليماً رسمياً، يقود إلى طلب متزايد على فرص تعليم عال يتمتع بجودة عالية.

إن نظرية مشتقة من المنطقة ستفحص الطرق التي تعتمد بها الاتجاهات الأربعة سابقة الذكر على أفكار الإصلاح العالمية وتؤثر بشكل متكرر وتستجيب في الوقت نفسه لقرارات صناعة السياسة المحلية. إن مقارنة بحث حساسة إقليمياً للتعليم العالي العابر للقومية في الشرق الأوسط ستعترف بالحاجة إلى وضع التطورات المحلية في سياق التحولات التعليمية والسياسية والاقتصادية في المنطقة بشكل أوسع.

تسوِّغ عدة مجالات لهذا الموضوع المزيد من البحث. وكي نبدأ، ثمة حاجة إلى مزيد من المعلومات عن المؤسسات الأجنبية التي تفتح جامعات أو برامج في الشرق الأوسط، وكذلك عن آراء الطلاب والمدرسين والمديرين في كل من الجامعات الأجنبية ومؤسسات تعليم عال متواجدة منذ حين. إن إحدى الطرق لإنجاز ذلك هو رصد وتصنيف المؤسسات على أساس منتظم وجمع مسوح رأي للطلاب والمدرسين والطاقم الإداري عن مواقفهم العامة من الجامعات الجديدة، ودافع الطلاب للتسجيل، ودافع المدرسين لقبول الوظائف، إلخ. بالإضافة إلى ذلك، نحتاج إلى المزيد من البحث عن أصوات الناس العاديين والتأثير الذي أحدثته جامعات كهذه في الهويات الثقافية والتعليم المحلي. ونحتاج إلى معرفة المزيد عن كيف تأثر من هم خارج النخبة في المنطقة بهذه التغيرات الساحقة. وعلى نحو مشابه، نحتاج إلى المزيد من البحث حول السياق الاجتماعي الذي نشأت فيه هذه المؤسسات. مثلاً، لا تتوفر معطيات ترصد الاختلافات الإقليمية فيما إذا، أو كيف تُحمى حقوق المدرسين والطلاب، الذين هم من أقليات دينية أو متبايني الجنس. وأخيراً، نحتاج أن نعرف عن التأثير طويل الأمد للجامعات والبرامج التابعة والأجنبية في بطالة الشبان و"هجرة الأدمغة" في أنحاء المنطقة، وكذلك في الاحتمالات طويلة الأمد للبرامج التعليمية والجامعات الأجنبية بشكل عام أكثر.